

صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

صناعة

ملف التوقعات الاقتصادية: 2016 «كن رحيماً»



رغم هبوط النفط.. وبانتظار الدعم الحكومي

2016 فرصة جيدة للهوض القطاع الصناعي

في إطار ملف «الأنباء» حول التوقعات الاقتصادية للعام 2016، رصدت «الأنباء» توقعات وأراء عدد من الصناعيين لقطاع الصناعة في العام الجديد، حيث توقعوا نمو القطاع الصناعي المحلي مستفيداً من هبوط أسعار النفط العالمية ورخص أسعار المواد الأولية، ولكن يتوقف ذلك بحسب رأيهم على مدى تشجيع الحكومة الكويتية لهذا القطاع وتذليل المعوقات الكثيرة التي تعترض طريق تطوره ونموه. ويعتبر الصناعيون أن هبوط أسعار النفط سيدفع المستثمرين للتوجه نحو القطاع الصناعي الذي أثبت قدرته على الوقوف قوياً في وجه الأزمات المالية. إضافة إلى الجدوى الاقتصادية الكبيرة من الاستثمار بالصناعة التي توفر أرباحاً آمنة وثابتة باعتبارها قطاعاً إنتاجياً. ولكن هناك من يرى أنه في حال استمرت الدولة في فرض تلك القيود على القطاع الصناعي، فإن الكثير من المصانع ستوقف عن العمل وقد تصل بعضها لدرجة الإفلاس، داعين إلى الوفاء بالوعود التي قطعتها الهيئة العامة للصناعة على الصناعيين بتوزيع القسائم الصناعية بالشهادية نهاية العام 2016، وفيما يلي التفاصيل:

أحداث «الصناعي» في 2015.. فقيرة

لم يشهد القطاع الصناعي الكثير من التطورات على صعيد القرارات والقوانين الحكومية التي كان ينتظر الإفراج عنها منذ سنوات طويلة، وذلك بسبب الجبر وقراطية القاتلة التي تهيمن على الجهات الحكومية المعنية بالقطاع. وفيما يلي أهم الأحداث التي شهدتها القطاع الصناعي لعام 2015:

1- اعتمد مجلس الوزراء توصيات الهيئة العامة للصناعة برفع القيمة الإجمالية للمتر المربع في الشيوخ الصناعية من 2,400 دينار إلى 9 دنانير وبالنسبة للقطاع الصناعي من 200 فلس إلى دينار بشكل تدريجي ولأربع سنوات من تطبيق القرار (200 فلس زيادة سنوية تراكمية على المتر المربع).

وكان الهدف الأساسي من وراء هذا الاقتراح هو التوصل إلى نماذج اقتصادية مناسبة، لتحديد مقابل الانتفاع بكافة الخدمات التي تقدمها الهيئة إلى أنشطة القطاع الصناعي أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى ضمان العدالة والشفافية في تقدير مقابل الانتفاع، مع تعظيم عوائد وإيرادات الهيئة، والمحافظة على دورها الحيوي في دعم وتطوير القطاع الصناعي وتعزيز نموه.

2- توزيع القسائم الصناعية في قطعة 11 في منطقة صبحان الصناعية وميناء عبدالله للمصانع الجادة، ولكن تم توقيف التوزيع لاحقاً لإحالة وزير التجارة والصناعة ملف الأراضي إلى ديوان المحاسبة.

3- تم التوصل إلى حل مصانع منطقة عشيح بعد الاجتماعات العديدة المنعقدة مع لجنة الخدمات العامة في مجلس الوزراء بتخصيص قطعة 18 في منطقة الشعبية الصناعية لنقل المصانع بعد الانتهاء من تراخيص البلدية وتهيئة قطعة 18 لتلك المصانع وتحديد التعويض المناسب لها.

4- استثناء القطاع الصناعي من رفع الدعم عن الديزل بعد أن كان من ضمن القطاعات الاقتصادية المشمولة في الزيادة، كونه من القطاعات الإنتاجية التي تستهلك كميات كبيرة من المحروقات بغرض التصنيع.

5- موافقة جميع الجهات الحكومية المعنية بالقطاع الصناعي لإقامة سكن العمال في محيط المصانع وذلك كان حلماً بالنسبة للصناعيين بسبب ارتفاع تكلفة إيجار سكن لعمالها.

6- اعتماد شركات الإصباغ المحلية من ضمن الموردين المعتمدين لتزويد المواطنين بالأصباغ المدعومة بعد أن كانت غير مشمولة بالدعم.

ان استمرت الأوضاع المحلية على ما هي الآن.

وأكد الحليل على أنه لا يوجد مبرر منطقي من تأخر الأراضي التي وعدت بها الهيئة العامة للصناعة، معتبراً أن عدم توزيع أراضي الشدادية حسب الوعود الرنانة، لعام 2016 فستساهم في موت الكثير من المصانع الصناعية والتي أصبح جزءاً منها غير مجد اقتصادياً نظراً لتأخر العمل بها. ويتوقع أن ترتفع أسعار البضائع والسلع البنزين والكهرباء والماء، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أسعار المحروقات التي قد تؤدي إلى تكبد بعض المصانع بتكاليف مادية باهظة قد تصل إلى توقف بعضها عن العمل.

ناهيك عن الزيادة المقترحة في حال فرضها على المصانع، والتي تتنافى مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة والتي تشير إليها الخطة الإنمائية متوسطة الأجل فيما يتعلق بسياسات الصناعة التحويلية التي تهدف إلى إحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي من خلال رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي. وفي حال استمرت الدولة في فرض تلك القيود على القطاع الصناعي، فإن الحليل يتوقع أن تتوقف الكثير من المصانع عن العمل وقد يصل بعضها إلى درجة الإفلاس.

الشجراوي:

لا جديد

في 2016..

الركود الاقتصادي

العالمي سيبقي

الحال كما هو

توفير الأراضي

الصناعية التي

وعدنا بها السبيل

الوحيد لانتعاش

القطاع

الحليل:

استمرار فرض

القيود على القطاع

الصناعي سيقضي

على المصانع

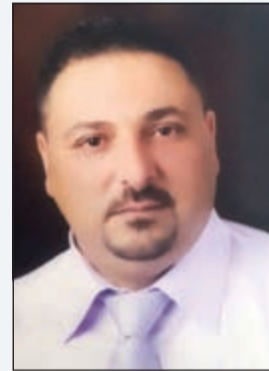
في 2016

رفع الدعم عن

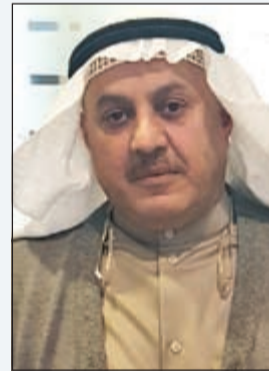
القطاع سيؤدي

إلى رفع أسعار

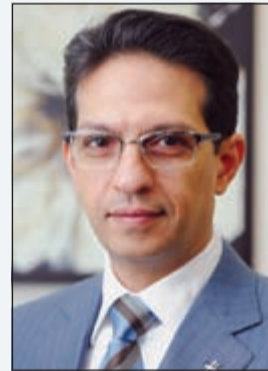
السلع في 2016



أيمن الشجراوي



محمد القناعي



كبان سعادت

سعادت:

السوق المحلي

يحمل فرصاً كثيرة

بحاجة للتشجيع

وتسهيل الإجراءات

الصناعة القطاع

الوحيد القادر

على إنقاذ

البلاد من

العجز المالي

القناعي:

انخفاض النفط

سيدفع المستثمرين

نحو الصناعة.. فرب

ضارة نأفة

مصنع صناعات البحر م. أيمن الشجراوي أن يبقى حال الصناعة على ما هو عليه لعام 2016 ولن تشهد الكثير من التطورات سواء الإيجابية أو السلبية نتيجة الركود الحاد الذي يعيشه الاقتصاد العالمي حالياً. ويضيف بالقول «لا أعتقد أن تتغير الأوضاع المحلية خصوصاً أن المنطقة العربية تشهد هزات سياسية واقتصادية خطيرة، ناهيك عن صعوبة التغلب على المعوقات الإدارية الكثيرة المفروضة على القطاع الصناعي مما يعني بقاء الحال على ما هو عليه».

دعا إلى تقديم التسهيلات اللازمة للقطاع الصناعي وتوفير الأراضي الصناعية التي وعدت بها الهيئة العامة للصناعة لعام 2016 وبالتالي سينتجش القطاع ويشهد نقلة غير مسبوقة.

صناعة إلى الخلف

وبرأيه، يقول مدير مصنع فيلكا للأسماك محمد الحليل إن الصناعة لا تسير حالياً إلى الأمام وإنما إلى الخلف، متوقعاً أن تزداد الأوضاع سوءاً لعام 2016.

gulf safety industry

القطاعي أن الصناعة

سيستفيد من انخفاض سعر

النفط لعام 2016 بسبب

الانتعاش الذي يشهده

القطاع نتيجة رخص المواد

الأولية وتوافرها مما يعمل

على التقليل من التكاليف

واستثمارها في رفع جودة

المنتج الوطني.

ويعتبر أن هبوط

أسعار النفط ستدفع جميع

المستثمرين للتوجه نحو

الاستثمار بالقطاع الصناعي

الذي أثبت قدرته على

الوقوف قوياً في وجه أقوى

العواصف المالية إضافة إلى

الجدوى الاقتصادية الكبيرة

من الاستثمار بالصناعة التي

توفر أرباحاً آمنة وثابتة

باعتبارها قطاعاً إنتاجياً.

ويضيف بالقول «إن

انخفاض سعر النفط سيحفز

الناس على العمل والتفكير

في التوجه نحو المجالات

الاقتصادية الحقيقية، وهذا

ما سيحدث في الكويت

وبالتالي سيصعد نجم

الصناعة.. فرب ضارة

نافعة».

بقاء الحال من المحال

من جانبه، توقع مدير

يقول المدير التنفيذي

في شركة النظاراتي حسن

د. كبان سعادت أنه إذا

استمرت المعوقات الكثيرة

التي يعاني منها القطاع

الصناعي منذ وقت طويل

فسيترجع أداء القطاع

بشكل ملحوظ خلال 2016،

فالأوضاع الاقتصادية

العالمية غير مستقرة وهي

تلقي بظلالها على القطاع

الصناعي أيضاً. ولكن

يعتبر سعادت أن ثمة

فرصاً كثيرة في السوق

المحلي وحركة استثمارية

غير مسبوقة، ولكنها تحتاج

من المستثمرين إلى وقفة

جادة من الدولة عن طريق

تسهيل الإجراءات وتوفير

بيئة ملائمة للعمل، وحثاً

سيجني ثمار تلك الإصلاحات

القطاع الصناعي بالدرجة

الأولى خصوصاً أنه القطاع

الوحيد الذي بإمكانه إنقاذ

البلاد من العجز المالي الذي

تعاني منه حالياً، وأضاف:

«كيف يمكن للقطاع الصناعي

أن يتطور في ظل التعقيدات

والإجراءات العقيمة التي

يعاني منها، فعلى سبيل

المثال، يتطلب مضي بقاء

مصنع وتخليص المعاملات

اللازمة لذلك سنوات طويلة

مما يتم عن سوء التخطيط

في البلاد». ويشير إلى أن

الصناعة بالإمكان أن تستفيد

من فرصة انخفاض سعر

النفط ورخص المواد الأولية

إذا حظيت بالتشجيع

والدعم الحكومي اللازم

وبالتالي سيكون عام 2016

استثنائياً بالنسبة للقطاع

الصناعي.

قطاع منتعش

وعلى جانب آخر،

يرى صاحب مصنع